الآفاق المستقبلية للاقتصاد السعودي



د. عمر عبدالله كامل
فبراير ٢٠٠١م

الملامح الاقتصادية العامة :

مع بداية عام ٢٠٠٠م تكون خطة التنمية الاقتصادية ، السابعة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م) ، في المملكة العربية السعودية قد دخلت عامها الأول ، وبالرغم من أن هذه الخطة لم تعلن رسمياً بشكل تفصيلي ، إلا أن خطوطها العريضة ، قد أشارت إلى الاستمرار في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل للتقليل من مخاطر الاعتماد على النفط ، والاهتمام والتركيز على تدريب الأيدي العاملة السعودية وتوظيفها ، وخفض حجم الاستدانة من الخارج ، وتحسين موقف العجز المالي ، وعجز الحساب الجاري ، والعمل على يئة المناخ الاقتصادي لتشجيع وتحفيز القطاع الخاص للقيام بالدور المنوط به خاصة في القطاعين الصناعي والزراعي .

أما عن الأداء الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة من خطة التنمية السادسة ، فلقد واجهت المملكة عام ١٩٩٨م ظروفاً اقتصادية صعبة ودقيقة بسبب ا يار أسعار النفط عالمياً ، وشهد الاقتصاد السعودي ركوداً إقتصادياً لم يشهد له مثيل منذ عام ١٩٩٥م حيث سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدلاً سالباً بلغ أكثر من (-١١%) ثم مالبث أن تغيرت الأحوال بحلول عام ١٩٩٩م على إثر تحسن أسعار النفط وبدأ الاقتصاد السعودي في طور الانتعاش والنمو وبلغ معدل النمو أكثر من ١٫٦% وقدر ارتفاعه بحوالي ٢٫٨% في عام ٢٠٠٠م ، حيث ساعد ارتفاع مستوى إيرادات النفط كثيراً في تحسن موقف المركز المالي للمملكة ، فحققت الميزانية العامة بذلك فائضاً مالياً قارب نسبة ١% من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر هذه قفز إيجابية كبيرة ، لم تشهدها المملكة طيلة السبعة عشر سنة الماضية ، كما طرأت زيادة كبيرة في نمو القطاع غير النفطي وميزان المدفوعات ووضع الميزانية الحكومية ، فأنخفض عجـز الميزانية بنسبة ٢٥% من ٤٨٫٤ بليون ريال عام ١٩٩٨م إلى ٣٦٫٣ بليون ريال في عام ١٩٩٩م ، وتراجع عجز الحساب الجـاري بصورة ملحوظة وبنسبة كبيـرة بلغت ٨٧٫١% إلى ١٫٧ بليون دولار عام ١٩٩٩م ويتوقع له أن يحقق فائضاً في عام ٢٠٠٠م

ومعلوم أن النفط باعتباره الركيزة الأساسية والعمود الفقري للاقتصاد السعودي ، وفي ضوء التقلبات الشديدة في أسعار هذه السلعة العالمية الاستراتيجية ، فإن الحكومة السعودية تعمل جاهدة للفكاك من هذه المعضلة (Dilemma) في اتجاهين ، الأول محلياً بتنويع القاعدة الاقتصادية وتعدد مصادر الدخل ، والثاني عالمياً ببناء سوق نفطية عالمية أكثر استقراراً .

أما على الصعيد المحلي وفي اتجاه تطبيق آليات الإصلاحات الاقتصادية فلقد اتخذت المملكة خطوات إيجابية هامة تهدف لتحسين مناخ العمل الاقتصادي والتجاري ، كالإعلان عن قانون جديد للاستثمار الأجنبي وتكوين هيئة عليا للاستثمار ، والتوجه نحو الخصخصة ، وتمليك الأجانب للعقارات والسماح لهم بالاستثمار في سوق الأسهم السعودية من خلال صناديق الاستثمار ، بالإضافة إلى تكوين هيئة عليا للسياحة ووضع تنظيم جديد للعمرة والزيارة "السياحة الدينية" ، ويشيد الكثير من المراقبين بأهمية اتخاذ هذه الخطوات في اتجاه انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية ومواجهة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتزايد حدة المنافسة .

ومن ناحية أخرى ساعد ارتفاع عائدات النفط خلال عام ١٩٩٩م المملكة في اتباع سياسة مالية أقل تشدداً عما كان متوقعاً ، فبدأت الحكومة في سداد المتأخرات المستحقة للمقاولين والمتعهدين والمزارعين ، فانعكس ذلك على السوق وتحسنت أوضاع السيولة وزاد حجم الكتلة النقدية M2 بنسبة ٨ر٦% عام ١٩٩٩م مقابل ٦ر٣% في عام ١٩٩٨م ، وتلاشت المضاربات حول تخفيض قيمة الريال السعودي ، مما يبشر بعودة الثقة إلى أسواق صرف الريال السعودي .

وفي رأينا أنه كان من المستحسن – بدلاً من الاحتفاظ بالقدر الأكبر من عائدات النفط في صورة احتياطيات – أن توجه نسبة كبيرة منها لسداد الديون المحلية ، الأمر الذي سيؤدي لزيادة السيولة لدى البنوك وبالتالي اتاحتها للقطاع الخاص مما سيدفع بالتنمية قدماً ويزيد من فرص الانتعاش الاقتصادي .

معدل النمو الاقتصادي :

مع بداية الربع الثاني من عام ١٩٩٩م ارتفعت أسعار النفط العالمية بصورة لم تشهدها طيلة العقد الماضي ، وبانتعاش أسعار النفط ، تحسن أداء الاقتصاد السعودي ، فارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من (- ١١%) في عام ١٩٩٨م إلى أكثر من ٦ر١% في عام ١٩٩٩م وتشير التقديرات إلى استمراره في التصاعد ليسجل ٨ر٢% في عام ٢٠٠٠ . وليواصل ارتفاعه خلال عام ٢٠٠١م إذا ما استمرت أسعار النفط عند مستوياتها الحالية .

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات المختلفة الداخلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، فلقد قُدر مساهمة القطاع النفطي بنسبة تزيد على ٨ر٣٥% في عام ٢٠٠٠م مقابل ٧ر٣٦% في عام ٩٩م

أما القطاع غير النفطي فقدرت مساهمته في حدود ٦٢٫٥% في عام ٢٠٠٠ مقابل ٦١٫٧% في عام ٩٩م. وقد تراوح معدل نمو القطاع غير النفطي في نفس العام مابين ٣٫٥% و ٥٫٥%

الجدير بالذكر أن خطة التنمية السابعة (٢٠٠٠/٢٠٠٥م) تستهدف معدل نمو متوسط لاجمالي الناتج المحلي بنسبة ٣٫١٦% من خلال التركيز على القطاع الخاص الذي يتوقع له أن ينمو بمعدل سنوي متوسط يصل ٥٫٠٤% ، وقد توقعت الخطة أن يضخ القطاع الخاص استثمارات قيمتها ٤٧٨٫٥ مليار ريال أي ما يعادل ٧١% من إجمالي الاستثمارات خلال سنوات الخطة ، مما ينعكس في تحقيق معدل نمو حقيقي للاستثمار قدره ٦٫٨٥% سنوياً خلال سنوات الخطة ، وبما ينعكس على ارتفاع نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٫٧٧% إلى ٢٥٫٥% في ابة الخطة .

ومن الواضح أن توقعات الخطة السابعة هذه بنيت على أساس القوة الرأسمالية التي يتمتع ا القطاع الخاص السعودي الذي تصل نسبة مساهمته حالياً في الناتج المحلي الإجمالي إلى مايزيد عن ٤٧% .

وفي رأينا أن واقع التجربة بالنسبة للاستثمارات التي ضخها القطاع الخاص في الفترات السابقة يلقى مزيداً من الشك حول قدرته في تدبير هذا المبلغ الذي تتوقعه الخطة طالما ان قناة التمويل الوحيدة والمتاحة هي البنوك ، والتي مازالت لاتعطي القطاعات الانتاجية حقها من التمويل ، وتقوم بالتركيز على قطاع التجارة الخارجية الأسرع ربحاً والأقل تعقيداً .

وتجدر الإشارة إلى أن الخطة السابعة تستهدف نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل سنوي قدره ٤٫٠١% مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي من ٦٨٫٤% إلى ٧١٫٦% في ابة الخطة وهذا يؤكد التوجه نحو تعزيز تنويع الاقتصاد الوطني .

أما بالنسبة للقطاعات الإنتاجية فتتوقع الخطة أن تصل نسبة النمو إلى ٣٫٠٥% في المتوسط في قطاع الزراعة ، ٨٫٣٤% في قطاعات التعدين غير النفطي ، ٥٫١٤% في قطاع الصناعة ، ٤٫٩٢% في قطاع الكهرباء والغاز والماء ، ٦٫١٧% في قطاع البناء والتشييد .

هـذا وتشهد الصناعات البتروكيماوية والصناعات التحويلية الأخرى معدل نمـو سنوي ٢٩ر٨% ، ١٦ر٧% في المتوسط على التوالي ، وتحقيق معدل حقيقي للاستثمار قدره ٨٥ر٦% سنوي خلال فترة الخطة .

السياسة المالية :

في ضوء تذبذب أسعار النفط اتبعت الحكومة السعودية أسلوباً متحفظاً لتقدير إيرادات النفط عند وضع التوقعات الخاصة بالميزانية . وبالرغم من أن ميزانية عام ٢٠٠٠م وضعت في شهر ديسمبر ١٩٩٩م عندما كان سعر النفط حوالي ٢٤ دولار للبرميل فإن التوقعات الخاصة بإيرادات النفط وضعت على أساس ١٦ دولار للبرميل ، وبالتالي فإن الإيرادات النفطية ستزيد بحوالي ٥٠% عن تقديرات ميزانية عام ٢٠٠٠م .

فقد أدى الارتفاع المتتالي لأسعار النفط منذ شهر مارس ١٩٩٩م إلى زيادة إيرادات المملكة من النفط بشكل ملحوظ حيث تتوقع زيادة هذه الإيرادات من ٤٥ مليار دولار في عام ١٩٩٩م إلى ٦٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م أي بزيادة قدرها ٥٣% . وقد انعكست زيادة إيرادات النفط في تحسن الموقف المالي لميزانية المملكة حيث من المقدر أن تحقق فائضاً – ولأول مره منذ سبعة عشر عاماً – بنسبة ١% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (ليصل هذا الفائض إلى ١٤ مليار دولار) مقابل عجز بلغ ٥ر٦% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٩م ، وكانت الخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٠/٢٠٠٥) تستهدف تحقيق خفض في عجز الموازنة إلى الناتج من ٨ر١٠% في عام ١٩٩٩م إلى الصفر في اية الخطة وذلك من خلال زيادة الإيرادات الحكومية خاصة غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي .

وتجدر الإشارة الى أن الكثير من المحللين قد أشاروا إلى أن ماتملكه مؤسسة النقد العربي السعودي من أصول أجنبية بلغت ٥٠ مليار دولار بنهاية عام ١٩٩٩م ، بينما تمتلك مؤسسات حكومية أخرى مايعادل ٣٢ مليار دولار ، وكان صندوق النقد الدولي قد ذكر أن احتياطي المملكة من النقد الأجنبي ارتفع إلى ٢ر١٧ مليار دولار في اية العام المذكور مقابل ٤ر١٤ مليار دولار في اية عام ١٩٩٨م ، هذا ومن المتوقع أن تتزايد هذه الاحتياطيات إلى ٢ر١٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م في ضوء تصاعد إيرادات النفط .

وعلى الجانب الآخر تواجه المملكة مشكلة انخفاض إيرادا ا غير النفطية والتي ستتولد في ضوء نظام الاستثمار الأجنبي الجديد والذي بموجبه تم خفض الضريبة على دخل الشركات من ٤٥% إلى ٣٠% ، وفي مواجهة ذلك فقد أوضحت المملكة لفريق صندوق النقد الدولي الذي زارها في عام ١٩٩٩م عزمها وتصميمها على تعويض المستويات الضريبية بتفعيل آليات جمع الضرائب ، والى تحويل الدخل الناتج من "صندوق الاستثمار العام" – وهي الوكالة الحكومية التي تدير استثمارات الحكومة السعودية – إلى الميزانية العامة ابتداء من عام ١٩٩٩م ، كما ستواجه المملكة انخفاضا آخر في ايرادا ا نتيجة لخصخصة شركة الاتصالات السعودية ، وشركة الكهرباء السعودية وذلك خلال العامين القادمين .

وبالرغم من هذا النقص في الإيرادات فإن دخل المملكة من النفط سيعوض ذلك وسيظهر فائض بالميزانية لعام ٢٠٠٠م ، ناهيك عن أن زيادة الرسوم الخدمية (كالكهرباء والماء) وتقلص الدعم ، بالإضافة إلى زيادة الرسوم السيادية (كالاقامات والتأشيرات ورسوم المطارات) ستشكل دخلاً إضافيا لايستهان به .

أما في عام ٢٠٠١م فمن المتوقع انخفاض أسعار النفط نتيجة لزيادة الإنتاج العالمي منه للاستفادة من أسعاره المرتفعة خاصة من الدول خارج الأوبك (حوالي ٥٥% من الإنتاج العالمي) وتوقع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ابتداءاً من عام ٢٠٠٠م وبالتالي انخفاض مستوى إيرادات المملكة الأمر الذي سينعكس مرة أخرى في حدوث عجز أو ربما توازن للميزانية بدون أي فائض ، والجدير بالذكر أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ١٠٦% وهي نسبة عالية ومؤشر غير جيد يجب تخفيضه أولاً ثم التخلص منه .

والبيان التالي يوضح تطور الإيرادات والمصروفات الفعلية بميزانية الدولة مقارنة بالموازنة خلال الخمس سنوات الماضية .

يتضح من البيان السابق أنه خلال الفترة ١٩٩٨/٩٥م فإن العجز الفعلي بالميزانية تجاوز بكثير عما هو مخطط له بالموازنة ، بل ان عام ١٩٩٨م (وهو العام الذي شهد هبوط أسعار النفط لأدنى مستويا ا) كان العجز الفعلي ثلاثة أضعاف العجز المخطط له بالميزانية حيث تقلصت عائدات النفط بنسبة ٢٥ر٧% عما كان متوقع في موازنة العام المذكور.

أما في عام ١٩٩٩م (وهو العام الذي شهد ارتفاع تدريجي في أسعار النفط) فإن العجز الفعلي كان أقل من المخطط له بنسبة ٢١ر٦% ، وبالنسبة لعام ٢٠٠٠م فمن المقدر أن تحقق الميزانية فائضاً .

الجدير بالذكر أن الزيادة المتوقعة في عائدات النفط ستشجع الحكومة السعودية على سداد جزء من متأخرا ا لدى المقاولين والمزارعين وتوجيه جزء آخر لسداد الديون الخارجية .

السياسة النقدية والقطاع المصرفي :

ستستمر السياسة النقدية في المحافظة على سعر صرف الريال السعودي - مقابل العملات الأخرى - المرتبط واقعياً بالدولار الأمريكي خاصة وأن المملكة تمتلك أصولاً كافية للدفاع عن هذا السعر .

وفيما يتعلق بمعدلات السيولة في مساندة الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص وتعزيز الطلب على الواردات ، فقد سجلت الكتلة النقدية M2 نمواً بمعدل ٦ر٨% خلال عام ١٩٩٩م مقابل ٣ر٦% في عام ١٩٩٨م ، ونحو ٠ر٤% خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠م .

أما بالنسبة للقطاع المصرفي فقد ارتفع إجمالي الموجودات في المصارف التجارية بشكل متواصل منذ عام ١٩٩٥م ليسجل ٤٢٦ر٥ مليار ريال في اية الربع الأول من عام ٢٠٠٠م .

ففي جانب الموجودات شهدت الموجودات بالعملة الأجنبية تذبذباً بين الصعود والهبوط ، ففي الوقت الـذي زادت فيه في عام ١٩٩٦م بنسبة ٤ر٨% فقد انخفضت في عامي ٩٧ ، ١٩٩٨م بنسبة ٣ر٦% ، ٨ر١٣% على التوالي ، وهما العامين اللذين شهدا تدهوراً في أسعار النفط ثم مالبثت أن عاودت الارتفاع في عام ١٩٩٩م وعلى أثر تصحيح أسعار النفط لتسجل زيادة بنسبة ٥ر٦% ولتواصل زياد ا خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠م بنسبة ٩ر٧% ، أما نسبتها إلى اجمالي الموجودات فقد انخفضت من ٧ر٢٨% ، ٩ر٢٩% في عامي ٩٥ ، ١٩٩٦م

إلى ٢٦ر١% ، ٢١ر٣% في عامي ٩٧ ، ١٩٩٨م ، ثم ترتفع بصورة طفيفة إلى ٢٢% في عام ٩٩م والى ٢٣ر١% في ـاية الربع الأول من عام ٢٠٠٠م حيث أمكن تعزيز الموجودات الأجنبية من قبل المصارف بسبب التحسن الملحوظ في مركز مواردها .

أما مطلوبات القطاع الخاص على الائتمان فلم تزد في عام ١٩٩٩م إلا زيادة متواضعة (أقل من ١% مقارنة بعام ٩٨م حيث كانت هناك زيادة ملحوظة بلغت ٢٠ر٢% في عام ٩٨ مقارنة بعام ٩٧م) وهذا يدل على مشاركة البنوك المحلية في عملية تمويل التنمية في القطاع الصناعي مشاركة هامشية وجانبية قد لاتنعكس في تحقيق النسبة المرجو تحقيقها لنمو القطاع الخاص ، وتظهر الأرقام أن القروض الحكومية أصبحت منافساً قوياً في سوق الائتمان مما سيحرم القطاع الخاص من هذه الأموال ومشاركتها في التنمية ، بل ان هذه المطلوبات انخفضت خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠بحوالي ٤ر٧ مليار ريال أي بنسبة ٤ر٥% مقارنة بنهاية عام ٩٩م ، وربما يرجع ذلك إلى محاولته الاستفادة من السيولة المتولدة من زيادة الانفاق الحكومي وخصم السندات والشهادات لدى المصارف من قبل المقاولين والمزارعين الذين اصدرت الحكومة لهم هذه الشهادات والسندات لتسوية مستحقا ـم لديها .

وتظهر الأرقام التفصيلية أن القروض والسلف والسحوبات على المكشوف انخفضت في عام ١٩٩٩م بنحو ٣ر٣ مليار ريال أي بنسبة ٢ر٢% بينما ارتفعت الاستثمارات في الأوراق المالية الخاصة بحوالي ٨ر٤ مليار ريال أي بنسبة ٨٨ر٢% (قد يكون الدافع لدى المصارف لزيادة استثمارا ـا في الأوراق المالية هو انخفاض مطلوبات القطاع الخاص على الائتمان المصرفي) .

وشكلت القروض والسلف والسحوبات على المكشوف بنهاية عام ١٩٩٩م نسبة ٩١ر٨% من جملة مطلوبات القطاع الخاص ، بينما مثلت الاستثمارات في أوراق مالية ٦ر٣% والكمبيالات المخصومة ١ر٩% من اجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص .

وفي جانب المطلوبات فلم تتجاوز الزيادة في جملة الودائع نسبة ٣ر٨% في عام ١٩٩٩م مقارنة بعام ١٩٩٨م (بالرغم من أنه العام الذي شهد ارتفاعاً في أسعار النفط) وبنسبة ٣ر٤% في ـاية الربع الأول من عام ٢٠٠٠م وذلك مقابل زيادة بلغت نسبتها ٤٨% في عام ١٩٩٨م مقارنة بعام ١٩٩٧م .

هذا ويشير توزيع الودائع المصرفية في عام ٩٩م إلى زيادة الودائع تحت الطلب بنحو ٣ر٦ مليار ريال بنسبة ٧ر٦% مقابل نقص بنسبة ١ر٠% في العام السابق ، يشير الى رغبة أصحاب الأموال في تمويل مشاريعها تمويلاً ذاتياً في ظل غياب سياسات بنكية قوية وفعالة للتمويل ، مما يدل على انخفاض معدل نمو الادخار بمقدار ٢ر٢% بل وتراجع نصيبها الاجمالي من ٣٥% الى ٣٤ % .

وارتفع نصيبها من اجمالي الودائع المصرفية في عام ١٩٩٩م إلى ٣ر٤١% مقابل ٢ر٤٠% في عام ٩٨م ، ويرجع الارتفاع الملحوظ في معدل نمو الودائع تحت الطلب خلال عام ٩٩م إلى تزايد حجم النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، وارتفعت الودائع الادخارية ولأجل بنحو ٩ر١ مليار ريال وان كان معدل نموها تراجع إلى ٢ر٢% مقابل زيادة بنسبة ٨ر١% في العام السابق، وتراجع نصيبها في الاجمالي من ٢ر٣٥% إلى ٧ر٣٤% .

الميزانية الموحدة للمصارف التجارية

بنهاية السنوات المالية ١٩٩٥م – ١٩٩٩م والربع الأول من عام ٢٠٠٠م

(بالمليون ريال)

البيان	١٩٩٥م	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م	(الربع الأول من عام ٢٠٠٠)
الموجودات :						
الاحتياطيات	١١١٧٨	١١٢٠٨	١٢٥٥٥	١٢٥٧٤	١٦٥٤٥	١٦٠٧٨
الموجودات الأجنبية	٩٧٩٧١	١٠٦١٧١	٩٩٥١٥	٨٥٩٤٤	٩١٤٨٧	٩٨٧٣٠
مطلوبات من القطاع الخاص	١٢١١٥٣	١٢٣٥٤٧	١٣٣٦٨٤	١٦٠٦٥٥	١٦٢١٩٠	١٥٤٧٨٩
موجودات أخرى	١١٠٨٥٦	١١٧٠٢١	١٣٦٠٣٣	١٤٥١٣٣	١٤٩٠٠٦	١٥٦٩٢٩
اجمالي الموجودات	٣٤١١٥٨	٣٥٧٩٤٧	٣٨١٧٨٧	٤٠٤٣٠٦	٤١٥٢٢٨	٤٢٦٥٢٦
المطلوبات :						
الودائع	١٩٦٩٧٤	٢١٥٤٦٢	٢٢٦١٧٦	٢٣٧٠٤٢	٢٤٦٠٨٥	٢٥٤٥٦٠
المطلوبات الأجنبية	٣٩٦٧٨	٣٨٦٥٣	٤٦٠٤٤	٤٣١٠٥	٥١١٥٣	٥٧٤٦٩
رأس المال والاحتياطيات	٣٤٧٢٧	٣٧٠٠٥	٣٨٣٥٤	٤٠٢٥٩	٤٢٣٣٨	٤٣٣٣٠
مطلوبات أخرى	٦٩٧٧٩	٦٦٨٢٧	٧١٢١٣	٨٣٩٠٠	٧٥٦٥٢	٧١١٦٧

المصدر :

شبكة الانترنت نقلاً عن مؤسسة النقد العربي السعودي .

الديون الخارجية :

لاتميل المملكة العربية السعودية للاستدانة من الأسواق المالية العالمية بصورة كبيرة ، وإذا مااضطرت للاستدانة – نتيجة لا يار أسعار النفط – فإ ا كثيراً ماتميل نحو الائتمان التجاري ، ومن ثم فإن غالبيــة ديو ا الخارجية عبارة عن ديون قصيرة الأجل والتي مثلت نحو ٥ر٥٩% من جملة ديون المملكة الخارجية (وإن كان هذا في رأينا يمثل خطورة من حيث ضرورة السداد خلال فترة قصيرة وسياسة غير مرغوب فيها كما لها آثار سلبية حيث كانت السبب الرئيسي في الا يار الذي حدث في دول جنوب شرق آسيا) .

أما الديون الخارجية للمملكة فلقد انخفضت من ٨ر٢١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٤م إلى ٧ر١٧ مليار دولار في عام ١٩٩٦م ولتقفز في عام ١٩٩٨م – نتيجة لا يار أسعار النفط – إلى ٣ر٣٢ مليار دولار ، ولاشك أن ارتفاع اسعار النفط في عام ١٩٩٩م ستنعكس على انخفاض الديون الخارجية في العام المذكور .

التضخم :

في ضوء تصاعد أسعار السلع الصناعية التي تستوردها المملكة من الخارج وحدوث زيادات أخرى في الداخل كأسعار الكهرباء والتلفونات والمواد البترولية وبعض السلع الأخرى ، التي كانت مدعومة من الحكومة فإنه يتوقع أن يرتفع معدل التضخم من (-) ٤ر١% في عام ١٩٩٩م إلى ٥ر٢% في عام ٢٠٠٠م وسيستمر عند هذا المستوى في عام ٢٠٠١م إذا لم يتعداه بسبب التضخم المستورد ، وبالتالي سوف تصبح تكاليف المعيشة بالنسبة للفرد مرتفعة خصوصاً في ظل عدم زيادة الرواتب لأكثر من ١٠ سنوات .

ميزان المدفوعات :

في ضوء تزايد ايرادات النفط فمن المتوقع أن ترتفع صادرات المملكة من ٥ر٤٨ مليار دولار في عام ١٩٩٩م إلى ٢ر٧١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م ، كما يتوقع زيادة الواردات من ٧ر٢٥ مليار دولار إلى ٦ر٢٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م والى ٢ر٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠١م ، ومن ثم فمن المتوقع أن يتضاعف الفائض في الميزان التجاري من ٨ر٢٢ مليار دولار في عام ١٩٩٩م إلى ٧ر٤١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م .

وما نريد أن ننبه اليه ان هذا الفائض هو فائض مؤقت يرتبط بأسعار النفط الغير مستقرة ، حيث تشير التقديرات إلى أن كل زيادة أو نقص في سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد يترجم إلى زيادة أو نقص في ايرادات الحكومة بحوالي ٩ مليون دولار .

الجدير بالذكر أنه بتحليل الصادرات حسب الأقسام الرئيسية في عام ١٩٩٩م يلاحظ أن صادرات النفط بلغت ٤٢ر٧ مليار دولار تمثل حوالي ٨٨% من جملة الصادرات ، أما الصادرات غير النفطية والتي بلغت ٥ر٨ مليار دولار (بدون الصادرات المعدنية) فقد توزعت بين المنتجات الكيماوية ٢ر٥ مليار دولار (بنسبة ٤٣ر١%) من جملة الصادرات غير النفطية) ، ومنتجات البلاستيك حوالي مليار دولار ، ومعادن عادية ومصنوعا ا بحوالي نصف مليار دولار ، وسلع معاد تصديرها بنحو نصف مليار دولار.

ونشير هنا الى أن نسبة الصادرات غير النفطية بلغت ١٢% فقط من جملة الصادرات وهي نسبة متدنية خاصة في المدى الطويل وهو مايتطلب العمل على احداث التوازن بين الصادرات غير النفطية والواردات ، وأن نقطة الانطلاق ينبغي أن تكون بوضع خطة لتطوير الصادرات غير النفطية ، إذ أن النفط ثروة ناضبة .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية فتأتي دول أوربا الغربية في المقدمة وبلغت حصتها ١٨ر٩% من جملة الصادرات السعودية ، يليها الولايات المتحدة الأمريكية وبلغت حصتها ١٦ر٣% ، ثم كوريا الجنوبية بنسبة ٩ر٦% .

أما بالنسبة للواردات فتبلغ حصة الولايات المتحدة من واردات المملكة ٢٥% في عام ٩٨م (أخر بيانات متاحة) واليابان ١٠ر٩% ، والمانيا ٦% ، وايطاليا ٥%.

الجدير بالذكر أن واردات المملكة من المواد الغذائية ووسائل النقل والأدوات الكهربائية مثلت مانسبته ٥٧ر٥% من جملة الواردات . وهذا يعني أن ارهاق ميزان المدفوعات يأتي من السلع الأساسية التي يحتاجها الفرد والتي ينبغي التفكير والعمل على وضع استراتيجية لانتاجها وتخفيفاً للعبء على ميزان المدفوعات .

سوق الأسهم السعودية :

بعد الا يار الذي أصاب سوق الأسهم السعودي في عام ١٩٩٨م حيث انخفضت أسعار الأسهم بنسبة ٢٨% على أثر تدهور أسعار النفط ، مالبث السوق أن استعاد عافيته في عام ١٩٩٩م وذلك في ضوء تحسن أسعار النفط الذي حدث في الربع الثاني في نفس العام مما أدى إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية إجمالاً ، وتصاعدت أرباح البنوك (القطاع الأكثر نشاطاً في السوق) ، ويعزى هذا التحسن أيضاً القرار الذي اتخذته وزارة التجارة السعودية الخاص بتنظيم تحويل الشركات ذات المسئولية المحدودة إلى شركات مساهمة والذي تضمن عدة نقاط أهمها طرح مالايقل عن ٥١% من أسهمها للاكتتاب العام (في حالة التحول لشركات مساهمة عامة) ، وأن يكون للشركة سجل عمليات سليم لمدة عشر سنوات ، وأن تكون قد حققت عائداً على رأس المال لايقل عن ١٠% على مدى الخمس سنوات السابقة للتسجيل ، وكذلك الخطوات العملية التي اتخذ ا الحكومة نحو السماح للأجانب بالاستثمار في الأسهم المحلية عبر صناديق الاستثمار ، ولاشك أن هذه القواعد الجديدة تشجع على الاستثمار في هذه الشركات ، الأمر الذي ترتب عليه ان ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم بصورة ملحوظة بلغت نسبتها ٥ر٤٣% في اية ديسمبر ٩٩م مقارنة بنهاية ديسمبر ٩٨م ، حيث ارتفع عـدد الأسهم المتداولة من ٢٩٣ مليون سهم في عام ٩٨م إلى ٥٢٨ مليون سهم في عام ٩٩م ، بزيادة بنسبة ٨٠% ، كما ارتفعت قيمة الأسهـم المتداولة من ٥ر٥١ مليار ريال إلى ٦ر٥٦ مليار ريال أي بزيادة بنسبة ١٠% في التاريخين المذكورين ، وأيضا ارتفع عدد الصفقات من ٦ر٣٧٦ ألف صفقة إلى ٢ر٤٣٨ ألف صفقة أي بزيادة بنسبة ٤ر١٦% .

أما عن نشاط سوق الأسهم السعودي خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠م فقد تذبذب نشاطها بين الصعود والهبوط ، فبعد أن انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم إلى ٤ر١٩٩٠ في اية شهر يناير ٢٠٠٠م (أي بنقص بنسبة ٢% مقارنة بنهاية شهر ديسمبر ١٩٩٩م) مالبث أن ارتفع مرة أخرى في فبراير ٢٠٠٠م ليسجل ٢٧ر٢٠١٢ (أي بزيادة بنسبة ١ر١% عن اية شهر يناير) واستمر المؤشر في تصاعد مدعوماً بارتفاع أسعار النفط حتى سجل ٢١٦٨ في اية شهر يوليو ٢٠٠٠م مسجلاً زيادة بنسبة ٧ر٦% بالمقارنة بنهاية ديسمبر ١٩٩٩م .

أما عن القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي (القيمة الرأسمالية للأسهم) - والذي يعتبر أكبر أسواق الشرق الأوسط من حيث الرسملة – فقد ارتفعت من ١٦٠ مليار ريال في ابة ديسمبر ٩٨م إلى ٢٢٩ مليار ريال في اية ديسمبر ١٩٩٩م (أي بزيادة بنسبة ٣ر١٦%) ولتواصل ارتفاعها في عام ٢٠٠٠م لتسجل ٢٤٤ مليار ريال (أي بزيادة بنسبة ٦ر٦%) خلال الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠٠٠م) .

ويشير الارتفاع في معدلات تداول الأسهم مصحوباً بالزيادة الكبيرة في قيمة وحجم الأسهم المتداولة إلى أن سوق الأسهم السعودي أخـذت تكتسب المزيد من العمق والاتساع ووفـرة السيولة ، وكان عمق السوق محسوباً على أساس قيمة الأسهم التي تـم تداولها كنسبة مئوية من القيمة الرأسماليـة للسوق ، قـد واصل ارتفاعـه من عمق ٨ر١٤% في عام ١٩٩٦م إلى عمق ٨ر٢٧% في عام ١٩٩٧م ليرتفع إلى عمق ٢ر٣٢% في عام ١٩٩٨م وان انخفض إلى ٧ر٢٤% في عام ١٩٩٩م .

الجدير بالذكر أن عدد الشركات المتداول أسهمها بلغ ٧٥ شركة (بعد اضافة شركة أحمد حسن فتيحي للمجوهرات) وهو رقم متواضع في ضوء ثقل سوق الأسهم السعودي مقارنة بالأسواق العربية الأخرى .

هذا وقد استمر التحسن في سوق الأسهم السعودي خلال عام ٢٠٠٠م مع تحسن أرباح الشركات المساهمة (التي ارتفعت ايرادا ا بنسبة ٤٧% خلال النصف الأول من العام الحالي) بسبب تحسن آفاق النمو الاقتصادي وعودة الثقة للسوق ، وعدم المغالاة في مستويات الأسعار وذلك في ضوء الاحتفاظ بمستويات الأسعار المرتفعة للنفط والتوقعات بتدفق المزيد من السيولة مع زيادة حجم الانفاق الحكومي .

الجدير بالذكر أنه بالرغم من هذا النشاط الملموس لسوق الأسهم السعودي فإن سلوك السوق مازالت غير رشيدة ، فعدد الأسهم المعروضة فيه والتي تمثل استثمارات جديدة مازال قليلاً

كما أن سرعة التداول لاتدل إلا على انتقال الثروة من فئة إلى أخرى دون احداث نشاطاً استثمارياً جديداً .

القيمة الرأسمالية للأسهم المتداولة وعمق سوق الأسهم السعودي

(بالمليار ريال)

السنة	القيمة الرأسمالية للأسهم	قيمة الأسهم المتداولة	معدل نمو حجم التداول * (%)
١٩٩٥	١٥٣	٢٣ر٢	١٥ر٢
١٩٩٦	١٧٢	٢٥ر٤	١٤ر٨
١٩٩٧	٢٢٣	٦٢ر١	٢٧ر٨
١٩٩٨	١٦٠	٥١ر٥	٣٢ر٢
١٩٩٩	٢٢٩	٥٦ر٦	٢٤ر٧

* قيمة الأسهم المتداولة كنسبة من رسملة السوق .

المصدر : شبكة ديالوج العالمية نقلاً عن مؤسسة النقد العربي السعودي .

الاستثمار الأجنبي المباشر :

في إطار إصدار نظام جديد للاستثمار الأجنبي (في ابريل ٢٠٠٠م) والذي يهدف لتحفيز الاستثمار الأجنبي للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني ، ودعوة الحكومة السعودية لشركات النفط العالمية للاستثمار في المملكة فمن المتوقع تدفق استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع النفط والغاز تتراوح مابين ٣٠ إلى ١٠٠ مليار دولار مما سيكون له انعكاسات على بقية القطاعات الاقتصادية وفي تشغيل المزيد من الأيدي العاملة الوطنية .

الجدير بالذكر أن وزير الخارجية ورئيس اللجنة العليا للبترول وشئون المعادن ذكر أن الحكومة السعودية تتوقع أن كل دولار يتم استثماره في قطاع الغاز سيتولد عنه ٥ – ٨ دولار تصب في القطاعات الأخرى ، وبناء على ذلك فإنه من المتوقع تدفق استثمارات جديدة تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار وسيكون القطاعات الأكثر استفادة من ذلك هو قطاعات التشييد والخدمات والتجارة .

ونحن بدورنا نرى أن نسبة التوظيف هذه مبالغاً فيها طالما أن معظم ماتستخدمه من معدات تأتيها من الخارج ، كما أن عمليات التنقيب والتطوير تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة أجنبية .

ومن ناحية أخرى فقد ذكرت الحكومة السعودية ان استثمار مليار دولار واحد في قطاع الغاز سوف يخلق وظائف جديدة لنحو ٢٠٠٠ موظف بالاضافة إلى ١٦ ألف وظيفة في الصناعات المرتبطة بالقطاع المذكور ، أي أن استثمار ١٠٠ مليار دولار سوف يولد ٢٠٠ ألف وظيفة في قطاع الغاز فضلاً عن ١ر٦ مليون وظيفة في الصناعات المرتبطة به وذلك خلال ١٠ – ٢٠ سنة .

وتجدر الاشارة إلى أن الحكومة السعودية تشجع الاستثمار في هذا القطاع الواعد وهو قطاع التعدين حيث بلغ الاستثمار – منذ منتصف عام ١٩٩٩م – نحو ٦ر٧ مليار دولار ، وتأمل الحكومة السعودية بأن قطاع التعدين سوف يصبح ثاني أكبر مصدر للدخل الحكومي خلال العشر سنوات القادمة حيث يتصاعد معدل النمو فيه بنسبة ٩ر٩% خلال الخطة الخمسية الحالية ومما يذكر أن الحكومة السعودية تلقت عروض من ١٨ شركة بترولية عالمية في نهاية عام ١٩٩٩م حيث دعت الحكومة ١٢ منهم في الربع الثاني من عام ٢٠٠٠م (شل ، فليبس ، شيفرون ، أكسون موبيل ، تكساكو ، كونوكو ، أموكو ، ايني ، ماراثون ، توتال فينا إلف ، انرون ، اوكسدنيتال) وتم تشكيل لجنة تضم أعضاء من المجلس الأعلى للنفط والشئون المعدنية ، حيث أعلنت اللجنة أن قيمة العروض تراوحت مابين ٥٠٠ مليون إلى ٢٥ مليار دولار ، وقد تصل اجمالي الاستثمارات المباشرة إلى ١٠٠ مليار دولار خلال ١٠ – ٢٠ سنة .

قطاع الغاز (القطاع الواعد في المملكة) :

يعتبر قطاع الغاز في المملكة من أكبر القطاعات استفادة من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة السعودية لجذب الاستثمارات الأجنبية . وبالرغم من أن المملكة تمتلك ٧٩ر٥ تريليون متر مكعب تمثل ٤% من الاحتياطي العالمي من الغاز في نهاية عام ١٩٩٩م إلا أنها تنتج فقط ٢% من الناتج العالمي ، وتشير تقارير المراقبين إلى أن تقديرات الاحتياطي الفعلي يفوق بكثير الأرقام الرسمية المعلنه ، ومن ثم فان القطاع يمتلك امكانية كبيرة لتطوير الاقتصاد السعودي ، الأمر الذي حدا بالحكومة السعودية بأن تبذل مساعيها لدخول الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الهام بغرض توسيع الطاقة الانتاجية التي يمكن استخدامها في توليد الطاقة في ضوء توسع المملكة في الطاقة الكهربائية .

الجدير بالذكر أنه نتيجة لاحتكار شركة أرامكو لاستغلال احتياطي الهيدروكربون ، فقد تضرر العديد من الشركات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الغاز كمادة خـام في صناعاتها.

القطاع الصناعي :

شهد العقدين السابقين نمواً كبيراً في عدد المصانع العاملة في المملكة ، فلقد ازداد عدد المصانع من ٤٧٠ مصنع في عام ١٩٧٥م إلى ٢٥٥٧ مصنعاً في عام ١٩٩٩م ، وكذلك ازداد حجم الاستثمار الصناعي من ٢ر٧ بليون دولار أمريكي إلى ٤٣ر٤ بليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة من ١٩٧٥م إلى ١٩٩٩م .

الاستثمار في القطاع الصناعي السعودي – مارس ١٩٩٩م

الصناعة	عدد المصانع	(بليون دولار أمريكي)
الصناعات الغذائية والمياه الغازية	٣٩٣	٢ر٨٤
المنسوجات والملابس الجاهزة والجلدية	١٠٤	٠ر٦١
الأثاثات والصناعات الخشبية	١١١	٠ر٣٩
صناعة الورق والطباعة والنشر	١٧١	١ر٢١
منتجات البلاستيك والمنتجات الكيماوية	٥٠٢	٢٦ر٨٣
مواد البناء والسراميك والزجاج	٤٧٨	٥ر٨٨
المعادن الأساسية	١٢	١ر١٢
الأثاثات والمعدات والصناعات المعدنية	٧٠٥	٤ر٠٤
المواصلات والتخزين	١٩	٠ر١٠
أخرى	٦٢	٠ر٢٤
الاجمالي	٢٥٥٧	٤٣ر٢٦

- المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني – المركز الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية

يتضح من البيان السابق أن استثمارات القطاع الصناعي تركزت في منتجات البلاستيك والمنتجات الكيماوية والتي استأثرت بنسبة ٦٢% من جملة استثمارات القطاع الصناعي ، يليها مواد البناء والسيراميك والزجاج بحصة بلغت ١٣ر٦% ثم الأثاث والمعدات والصناعات المعدنية بنسبة ٩ر٣% ، أما صناعة الورق والطباعة والنشر فلم تتجاوز حصتها ٢ر٨% ، وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والجلدية ١ر٤% ، والأثاث والصناعات الخشبية ٠ر٩% من جملة استثمارات القطاع الصناعي ، وهو مايتطلب زيادة توجيه الاستثمارات إلى هذه القطاعات الثلاثة الأخيرة .

البتروكيماويات :

بدأت صناعة البتروكيماويات في السعودية في أواخر السبعينات ، وبدأت تتوسع يوماً بعد يوم ويتمثل الدور الأساسي الذي تلعبه هذه الصناعة في السعودية في تنويع القاعدة الاقتصادية وعدم الاعتماد على النفط فقط ، والاستفادة من المنتجات الهيدروكربونية ، وهي منتجات ثانوية لصناعة النفط ، وللمملكة ميزة تنافسية في هذه المنتجات ، وللعمل من أجل تحقيق تلك الأهداف وتطوير القطاع الصناعي في المملكة أنشئت الشركة السعودية للصناعات الأساسيـة "سابـك" (SABIC) وتعتبر "سابك" حالياً من كبريات الشركات العالمية لانتاج البتروكيماويات إذ تنتج مالا يقل عن ٧% من الانتاج العالمي ، وبجانب أ ا شركة قابضة في المملكة فإن لـ "سابك" شركات كبيرة في الشرق الأوسط وبقية دول العالم .

الجدير بالذكر أن انتاج "سابك" بلغ في عام ١٩٩٨م حوالي ٢٥ر٣ مليون طن متري من المنتجات الكيماوية ، الأسمدة ، البلاستك ، المعادن ، الغازات ، زيادة على حجم الانتاج في عام ١٩٩٧م حيث كان ٢٣ر٧ مليون طن متري ، ويتم تسويق جزء كبير من هذا الانتاج أي حوالي ١٩ر٤ مليون طن متري في الأسواق العالمية .

وتطمح شركة "سابك" في زيادة انتاجها إلى ٣٥ مليون طن متري بحلول عام ٢٠٠٢م من خلال السياسة التوسعية التي تنتهجها الشركة ، حيث بدأت بعض المصانع في الانتاج التجريبي والتجاري ، وكذلك توسيع المصانع القائمة وبالتالي زيادة انتاجها .

وتتوقع وزارة التخطيط السعودية أن يصل نمو صناعة البتروكيماويات إلى ٨ر٣% خلال خطة التنمية الاقتصادية ، وان يفوق هذا النمو ، النمو المتوقع في صناعة النفط والغاز الطبيعي والذي لن يزيد على ٣ر٨% وبالاضافة إلى توسع صناعة البتروكيماويات فإن الحكومة السعودية دف أيضاً إلى تشجيع القطاع الخاص في هذا ا ال للاستفادة من وفورات الانتاج وزيادة الطلب العالمي على هذه المنتجات.

وفي هذا الصدد قامت "سابك" باجراء أكثر من ١٥٠ دراسة جدوى فنية واقتصادية لبعض المشاريع التي قد تستخدم منتجات "سابك" كمواد خام وذلك لدفع القطاع الخاص لدخول هذه ا الات والاستثمار فيها ، وهنا نؤكد على ضرورة تشجيع القطاع الخاص للدخول في مجال

صناعة البتروكيماويات وتقديم المساندة له وتوفير التمويل اللازم ، فالمنتجات البتروكيماوية يجب أن تحتل مكانه استراتيجية في الاقتصاد الوطني .

ترتيب بيئة الاستثمار في المملكة :

وفقـاً لتقديرات EIU - وهي احدى الهيئات المعنية باقتصاديات الدول - عن بيئات الاستثمار فإنه يتوقع تحسين ترتيب المملكة العربية السعودية من ٥ر٤ نقاط (الاجمالي ١٠ نقاط) خلال الفترة ١٩٩٩/٩٥م الى ٦ر٠٢ نقاط خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٠م وبالرغم من ذلك التحسن فإن اجمالي ترتيب المملكة يتوقع تراجعه من المرتبة ٤١ إلى المرتبة ٤٢ (وذلك ضمن ٦٠ دولة قامت EIU بترتيبها) وهذا يعكس حقيقة أن اجراءات اصلاح قطاع الأعمال والتحرر الاقتصادي قد تم في الدول الأخرى بصورة يفوق مثيله في المملكة ، وهنا يجب دراسة أنظمة حوافز الاستثمار في الدول الأخرى خاصة ا اورة للمملكة (امارة دبي مثلاً) وتقديم حوافز أكبر منها لجذب الاستثمارات الخارجية ، وهذا الدور يقع على عاتق هيئة الاستثمار السعودية .

استراتيجية الاستثمار السعودي خلال الخمس سنوات القادمة :

أولاً : خلال عامي ٢٠٠١/٢٠٠٠م

بالنسبة للسياسات المتبعة تجاه القطاع الخاص ، يتوقع أن تركز السياسات الاقتصادية أكثر على تطوير وزيادة دور ومساهمة القطاع الخاص في النهضة الاقتصادية ، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق يئة المناخ الاستثماري المناسب وتوفير التمويل اللازمة ولابد من الإشارة هنا الى أن التمويل الحكومي بمفرده لن يكون كافياً لمواكبة متطلبات المرحلة ولابد من دفع البنوك والجهاز المصرفي لخوض غمار الاستثمار في القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعية منها .

وتفعيلاً لسياسات الانفتاح الاقتصادي ، فسوف تتواصل عوامل جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية عن طريق تخفيض الأعباء الضريبية على الشركات الأجنبية ومحاولة المساواة في المعاملة بين الشركات الأجنبية بمثيلا ا المحلية ، فضلاً عن هذا ، فإن المملكة ستزيد من اتباع سياسات برامج التوازن الاقتصادي .

أما في ناحية سوق العمل ، فسوف تزداد اتجاهات وإحلال العمالة السعودية محل الأجنبية وستتخذ الاجراءات اللازمة لتفعيل برنامج سعودة الوظائف وتشجيع القطاع الخاص لتوطين الوظائف وتنمية مهارات وتدريب الأيدي العاملة السعودية .

ثانياً : خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٤م

لعل من الوجاهة الاهتمام المتزايد والانفاق على مشاريع البنية التحتية مثل مشاريع الكهرباء والماء والاتصالات خصوصاً وأن هذه المرافق قد أصا ا التقادم ، وأكبر دليل على هذا الاهتمام هو الاتجاه نحو خصخصة قطاع الاتصالات لتحديث وتوسيع الشبكة القائمة لتواكب متطلبات العصر

وزيادة لدور القطاع الخاص في المشاريع الاقتصادية يتوقع أن يلعب القطاع الخاص دوراً أكبر في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية ومشاريع التعدين غير النفطي .

ومن المتوقع أيضاً أن تشهد هذه الفترة تحسناً ملحوظاً تجاه الاستثمارات الأجنبية بدءاً بتحسين وتسهيل اجراءات الاستثمار وتخفيض الضرائب والسماح للمستثمرين الأجانب بالدخول والمساهمة في سوق المال السعودي ، كما أن هناك احتمال كبير بتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات وتوحيدها مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي وذلك أيضا في ضوء سعي المملكة الحثيث في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

توقعات أداء الاقتصاد السعودي حتى عام ٢٠٠١م :

سوف تنعكس أسعار البترول المتزايدة في حدوث نمو مستقر في معدل النمو الاقتصادي لعامي ٢٠٠٠/٢٠٠١م ، فالعجـز في الميزانية سينقلب إلى فائض بنسبة ١% في عـام ٢٠٠٠م ثم إلى عجز في عام ٢٠٠١م ، وسوف يشهد قطاع البترول بعض النمو الايجابي خلال الفترة القادمة في ضوء زيادة كل من الانتاج والصادرات ، وان كان هناك توقعات باتجاه اسعار النفط نحو الانخفاض في بداية عام ٢٠٠١م ، وذلك في ضوء التوجه نحو زيادة الانتاج النفطي العالمي وتوقع انخفاض النمو الاقتصادي بوجه عام وفي الولايات المتحدة بوجه خاص .

أما خارج قطاع التصدير فان الاستثمار سوف يتم تشجيعه من خلال التحسن المستمر في الطلب على الاستهلاك الخاص المدعم بزيادة معدل النمو السكاني وأيضا نتيجة لتخفيف القيود على السيولة المحلية ، كما ان تحركات سعر الفائدة سوف تساعد في دعم النشاط الاستثماري ، وبالنسبة لقطاع الهيدروكربونات بصفه خاصة سوف يشهد أيضا نشاطاً استثمارياً متزايداً شاملاً

بعض الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال تطوير الغاز وتوليد الطاقة ، وقد يكون التفكير في إنشاء مناطق حره في ظل الضوابط الحاكمة لها منفذاً هاماً لجذب الاستثمارات الخارجية .

وبصفة عامة فإن مستويات الاستثمار سوف تعكس تحولاً ايجابياً في الثقة في مجال الأعمال وذلك بناء على التحسن في التمويل الحكومي والخطوات التي اتخذ ا الحكومة نحو التحرر ، ومن ثم فان نمو القطاع النفطي سوف يتحرر من الاعتماد على أسعار البترول المتذبذبة ، أما الصادرات غير النفطية فنتيجة للنمو المتوقع في الشريكين الأساسيين للمملكة وهما دول جنوب شرق آسيا وا موعة الأوربية فمن المنتظر زياد ا خاصة البتروكيماويات .

أما التضخم فسوف يرتفع في ضوء تخفيض الدعم المقدم لبعض السلع والوصول باسعار الخدمات للتكلفة الحقيقية ، وارتفاع أسعار الواردات ولكن سيظل عند مستوى منخفض ومتوسط ٤ر٢% سنوياً .

وبالنسبة للحاجة لتوفير فرص عمل للسعوديين فسوف تتزايد في ضوء تصاعد عدد الداخلين إلى سوق العمل والنمو السكاني المتزايد وسيكون على قمة أولويات الحكومة السعودية في المديين القصير والمتوسط خاصة وان الاحصاءات تشير إلى أن ٨٤% من عدد سكان المملكة يقعون تحت الفئة العمرية ٤٠ سنة ، ٤٦% من عدد السكان يقعون تحت الفئة العمرية أقل من ١٥% .

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية فمن المتوقع تقييدها في ضوء الاعتبارات السياسية التي تستبعد فرض ضرائب على دخل الأفراد ، أو فرض رسوم عالية على الخدمات التي تقدمها الحكومة .

وبالرغم من أن اجراءات الاصلاح المنفذه بطيئة فإن المملكة سوف تكون خاضعة لتحركات أسعار البترول ، وان النمو أو التطور في السوق العالمي للبترول وتدخلات أوبك للمحافظة على أسعار النفط المستهدفة (٢٢ – ٢٨ دولار للبرميل الواحد) سوف تحتاج إلى مراقبتها باهتمام .

أما بالنسبة لسوق الأسهم السعودي خلال عام ٢٠٠١م فإن هذه السوق – بالرغم من ضآلة عدد الشركات المساهمة – ستشهد أداءاً قوياً واقبالاً على الاستثمار في سوق الأسهم بسبب التفاؤل حول مستقبل الاقتصاد السعودي في ظل الارتفاع القياسي والمستمر لأسعار النفط ، وتحسن أرباح الشركات المساهمة بالإضافة إلى توقعات بانتهاء دورة رفع أسعار الفائدة على

الدولار الأمريكي ، وسيكون قطاع البنوك وشركة سابك (نتيجة لتحسن اقتصاديات دول شرق آسيا وهي الدول المستوردة لمنتجا ا) هما أكثر الشركات نشاطاً في السوق ، وتلقى اقبالاً متزايداً من المستثمرين نتيجة الأداء الجيد لهما .

الخلاصـــة :

أنه بالرغم من هذه التوقعات المتفائلة للاقتصاد السعودي خلال الفترة القادمة - بمشيئة الله – خاصة الخروج من حالة الركود والتراجع (التي سادت العامين الماضيين) والتي تمثل أهمها في القضاء على عجز الموازنة ، وتحقيق معدل نمو موجب في الناتج المحلي الاجمالي ، والاتجاه نحو سداد جزء من المديونية سواء المحلية أو الخارجية فإن كل هذه الأمور سوف ترتبط بالتذبذبات التي ستحدث في أسعار النفط ، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام الاقتصاد السعودي للاستمرار في البحث عن مصادر ايرادات رئيسية أخرى إلى جانب ايرادات النفط (التي تشكل أكثر من ٨٥% من اجمالي الايرادات العامة) وتنويع القاعدة الانتاجية وتشجيع الاستثمار للاستفادة من الميزات النسبية التي يتمتع ا خاصة بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، هذا فضلاً عن اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للحصول على التمويل اللازم لأنشطته خاصة وأن الاقتصاد السعودي في حاجة ماسه إلى ايجاد فرص عمل للسعوديين ، ولأنه إذا أحجم القطاع الخاص والشركات الأجنبية عن ضخ توظيفات جديدة أو تعزيز التوظيفات القائمة عبر أعمال التوسعات أو غيرها ، فإن وجود العاطلين عن العمل قد يتحول إلى مشكلة اجتماعية ، والدولة تعلم الآن أن مسألة خلق فرص عمل جديدة لم يعد ضمن قدرا ا أو مسئوليا ا لأن موارد الدولة لم تعد بالوفره نفسها فيما ازدادت حاجة الاقتصاد والانفاق أضعافاً مضاعفة .